الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٧

مشروع إسرائيلى لسرقة ٣ مليارات متر مكعب من مياه النيل

كتب صلاح بديوى:

انتهى خبراء اقتصاديون بإسرائيل، من دراسة جدوى لنقل ٣ مليارات متر مكعب من مياه النيل بالهضبة الحبشية عبر خطوط انابيب تخترق الأراضى الإريترية مارة بالبحر الاحمر، فخليج السويس، مخترقة ميناء إيلات حتى النقب، حيث يتم استقبالها وضخها عبر محطات تقام لهذا الغرض إلى جميع أرجاء فلسطين المحتلة، وذلك بتكلفة تصل إلى ٥ مليارات دولار. عرضت إسرائيل الخطة على الحكومة الإثيوبية التى وافقت عليها مقابل المساعدات التى قدمتها لها مؤسسات التمويل الدولية لإنجاز مشروعاتها على منابع النيل، وتزويد إريتريا بنصف مليار متر مكعب من مياه هذه الأنابيب بجانب مساعدات اقتصادية، ويتردد أن قيادات المرتزقة السودانيين وعدوا إثيوبيا حال إسقاط حكومة الخرطوم بتوسيع المشروع الصهيونى والموافقة على مد خطوط الأنابيب بشرق السودان بدلا من البحر عند وصوله إلى إريتريا، ليسلك شرق السودان ثم يتجه إلى البحربعد ذلك مقابل ضخ كميات مياه لرى مساحات بشرق السودان.

وعلمت «الشعب» أن الموساد، قام بطرد مجموعة من رجال الأعمال المصريين كانوا يعملون بمشاريع استثمارية بإقليم بنى شنقول الإثيوبى المتاخم للحدود السودانية، وذلك ضمن مخططات

إثيوبيا لبدء تنفيذ مشروعات مشتركة مع الصهاينة، حيث مارس الموساد ضغوطا مكثفة على إثيوبيا لإبعاد النفوذ المصرى عن الإقليم.. وزعم الصهاينة انه وجود ذو أغراض استخباراتية لمراقبة مياه النيل. وفى هذا الاتجاه تمكنت إثيوبيا من الحصول على معلومات تخص هيئة المعونة الامريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، عن استراتيجية مصر المائية، بالإضافة إلى معلومات زعمت الاستخبارات الأمريكية أنها بمثابة خطة مصرية لتأمين منابع النيل، واتفاقات سرية بين مصر والسودان فى هذا الإطار بجانب ملاحق وبنود زعم الصهاينة أنها سرية، تتعلق برغبة مصر فى تزويدهم بالمياه، قيل إن مصر وقعتها بكامب ديفيد. وقال نامرات لايني -نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإثيوبى السابق-: إن بلاده سبق أن توصلت إلى مذكرة تفاهم مع مصر تركز على أن النيل الأزرق يكفى كلا من إثيوبيا والسودان ومصر، وأن لإثيوبيا حق استخدام مياه النيل مثل مصر والسودان.

هذا وقد كشفت إثيوبيا عن انها استعانت ببيوت خبرة ومكاتب استشارية بجانب فريق محلى، وانتهت بتخطيط استراتيجية إثيوبية مائية يجرى تنفيذها بمعاونة هيئات تمويل دولية.

كشفت دراسة لـ د.تونى الان، -عالم المياه بجامعة لندن- من أن العجز بالمياه فى مصر وصل حاليا إلى ١٠ مليارات متر مكعب سنويا،

تحتاج إليها إذا ما أراد مخططوها تحقيق مشروعاتهم الزراعية بالكامل. وأشار الباحث البريطانى إلى إخفاق مصر خلال الـ١٥ عاما الماضية فى خططها لترشيد المياه نتيجة سوء الإدارة، لذلك تعتمد مصر على المساعدات الخارجية التى تتراوح مابين ٢و٣ مليارات دولار، تقارب قيمة واردات مصر من الغذاء، متوقعا انهيار العلاقة بين واشنطن والقاهرة، الأمر الذى سيؤدى إلى قطع المساعدات.

وفى هذا الإطار أوضحت إدارة التخطيط بالخارجية الأمريكية، أن منطقة غرب البحر الأحمر التى تضم: مصر والسودان وجيبوتى وإثيوبيا وإريتريا والصومال، تركز واشنطن فى إطار النظام العالمى الجديد على أن تكون القيادة فيها لإثيوبيا، حيث تستبعد مصر لما يحمله اسمها وجيشها من ذكريات تثير حفيظة واشنطن.

من جهة أخرى يعقد فى القاهرة أوائل فبراير المقبل مؤتمر وزراء الرى فى ٩ دول بحوض النيل.. وقال مسئول بوزارة الرى الإثيوبية: إن بلاده ستثير قضية اقتسام مياه النيل مع كل من مصر والسودان، وزعم أن المصريين يتفهمون حاجة إثيوبيا الماسة إلى المياه من أجل تنفيذ مشروعاتها الاقتصادية، مؤكدا رفض إثيوبيا أية تدخلات تستهدف تحديد الجهات التى تتعامل معها، فى إيماءة واضحة إلى وجود مئات الخبراء الصهاينة الذين يشرفون على تنفيذ

المشروعات الإثيوبية، إذ ذكر مصدر بوزارة الخارجية الإثيوبية أن بلاده تجرى اتصالات بعدد من العواصم العربية لتوضيح وجهة نظرها فى هذا الإطار، متهما مصر بإفساد العلاقات بين إثيوبيا والأقطار العربية.

وترددت معلومات تفيد أن إثيوبيا تفكر فى طرح ورقة أعدها خبراء صهاينة تتعلق بمشروعات تخزين المياه، وتتيح لإثيوبيا عبر عدد من الخزانات، التحكم فى المياه الواردة إلى مصر والسودان عبرعدد من الخزانات التى تقيمها إثيوبيا حاليا على منابع النيل.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية